AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/92
E/1995/15
7 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ١١٤ (ج) من القائمة الأولية*
مسائق حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها: مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة لبعثة يوغوسلافيا الدائمة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه مذكرة بشأن انتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية للصرب في جمهورية كرواتيا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٤ (ج) من القائمة الأولية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند المعنون "المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها: مسائل حقوق الإنسان".

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالوكالة

* A/50/50.

مرفق

أولا

في عام ١٩٤٥ أدخلت الأراضي التي عاش فيها الكروات والصرب لعدة قرون في الحدود الإدارية لجمهورية كرواتيا الاشتراكية، التي كانت وقتها احدى وحدات الاتحاد اليوغوسلافي السابق. غير أنه لم يحدث قط في تاريخ الشعب الصربي أن عـُدت أراضي هذه المجموعة العرقية قسما من أقسام دولة كرواتية مستقلة.

وأولى السجلات المثبتة لوجود الصرب في هذه الأراضي ترجع الى عام ٨٢٢ (فرانكش كرونكيلر أينهارد) التي تفيد عن استقرارهم فيها بأعداد مساوية لأعداد الكروات وفي نفس الزمن تقريبا. وقد سجلت "حوليات" أينهارد أن الصرب عاشوا في الجزء الأكبر من دالماتيا، بينما عاش الكروات في الأراضي الواقعة غربي نهر شتينا.

أما توطن الصرب بأعداد كبيرة في الأراضي القفر في مناطق ليكا وكوردون وبانيا وسلافونيا (التي تشكل أجزاء من جمهورية كرايينا الصربية الحالية) فجرى في القرنين السادس عشر والسابع عشر بناء على دعوة من امبراطور النمسا في ذلك الحين، حيث وضعت الوحدات العسكرية الصربية المستقلة نفسها تحت تصرف النمساويين (الألمان) من أجل حماية الحدود ضد الأتراك. وفي سياق هذه العملية نشأت منطقة أمامية هي منطقة فويانا كرايينا، اعترف بها فردناند الأول ومنحها امتيازات خاصة. وفي العقود والقرون اللاحقة تكرست هذه الامتيازات. ففي عام ١٦٢٢ حدد فردناند الثاني مركزا خاصا لهذه الأراضي التي عاش فيها الصرب في كنف الامبراطورية النمساوية، وأعفى الصرب من جميع أنواع الضرائب. وأكد خصوصية هذا المركز إزاء عناصر الدولة بإصدار حق امتياز خاص في سنة ١٦٣٠. ومن المنظور القانوني، لا يمكن القول بانتماء فويينا كرايينا الى كرواتيا نظرا الى انحلال الدولة الكرواتية في عام ١١٠٢ ومثل هذه الحقائق تشكل الجانب الأكبر من جذور الصراعات الصربية - الكرواتية. لقد قامت فويينا كرايينا بدور مهم في تاريخ أوروبا وفي إنشاء مجتمع الشعوب اليوغوسلافية.

وكان سقوط الامبراطورية العثمانية إيذانا ببدء عملية تسيد ألماني هنغاري. ولتسهيل فرض هذه السيادة وبغية تحقيق الأهداف السياسية لفيينا وبودابست في منطقة البلقان، توقفت كلتاهما عن إثارة الصراعات الصربية - الكرواتية.

ومنذ ستينات القرن الماضي، ومحل السيادة الألمانية، ثم السيادة المجرية اللتين فرضتا قهرا على الشعب الصربي بدأت عملية لفرض السيادة الكرواتية عليه مازالت مستمرة الى وقتنا الحاضر.

وفي أعقاب الانتهاء المظفر للحروب البلقانية، قامت صربيا والشعب الصربي بدور أشبه بدور بيدمونت في "توحيد" سلاف الجنوب. وأمكن تحقيق وحدة سلاف الجنوب بعد الحرب العالمية الأولى، وأنشئت مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين. وقد نصت ديباجة معاهدة سان جرمان على أن الصرب والكروات والسلوفينيين المنتمين سابقا الى الامبراطورية النمساوية الهنغارية، قرروا، بإرادتهم الحرة، إقامة اتحاد دائم مع صربيا من أجل إنشاء دولة مستقلة وموحدة تحت اسم مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين.

إلا أن مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين (التي حملت اسم مملكة يوغوسلافيا منذ عام ١٩٢٩) تداعت تحت ضربات ألمانيا وعملائها الفاشيين (بلغاريا وايطاليا وهنغاريا) في عام ١٩٤١.

وعلى أنقاض هذه المملكة، وتحت الوصاية الألمانية والايطالية أنشئت دولة كرواتيا المستقلة التي اقترفت ضد الصرب واليهود والرومانيين جريمة إبادة الأجناس بأبعاد لم يسبق لها مثيل.

ثانيا

لقد قامت السياسة الكرواتية في، الماضي وفي الحاضر، على أيديولوجية تدعي وجود شعب كرواتي واحد "سياسيا"، أي شعب مؤسس واحد في إقليم الدولة الكرواتية. وكانت هذه الإيديولوجية، ولا تزال، حجر الأساس لسياسة كرواتيا الكبرى التي تهدف الى انشاء دولة كرواتية كاثوليكية كبرى نقية عرقيا وموحدة دينيا.

وعلى مدار التاريخ، أقر الساسة الكروات، كما أقرت الأحزاب السياسية، بالوجود المادي للصرب في كرواتيا وسلافونيا ودالماتيا، دون الإقرار بتفرده السياسي وطبيعته المعبرة عن وجود مغاير، وعاملت الصرب باعتبارهم "الكروات الأرثوذكس" بنية باطنة أو ظاهرة لاستيعابهم.

ويفصل الصدع الأرضي الممتد بطول هذه الأراضي بين الكروات الكاثوليك والصرب الأرثوذكس الذين شكلوا حائطا بين الاسلام في الشرق والعالم المسيحي في الغرب. واعتنق عدد من الكروات مذهب النضال الكاثوليكي العسكري الذي طمح الى بسط سطوته على البلقان، بينما واصل الصرب كفاحهم من أجل المحافظة على هويتهم العرقية والروحية. وعلى مدار التاريخ اتخذ هذا الصراع أشكالا سياسية وعسكرية مختلفة ظلت باقية حتى يومنا هذا.

والكاردينال ليوبولد كسولوفيتش هو مؤسس مذهب النضال الكاثوليكي، وقد اعتنق أفكاره ونفذها الويزي ستيبيناتش رئيس أساقفة زغرب في عام ١٩٤١ وكاهن جيش دولة كرواتيا المستقلة.

أما صاحب فكرة السيادة الكرواتية العنصرية والوطنية والدينية على الصرب فهو آنتي ستارسيفيتش. وهو يعتقد أن الشعب الكرواتي لن يمكنه استعادة دولته الوطنية دون أن يسبق ذلك إفناء الشعب الصربي. وأسس بمساعدة يوجين كفاتيرنك حزب الحق الكرواتي في عام ١٨٦١. وروج ستارسيفيتش سياسته الخاصة بحق الدولة الكرواتية المزعوم، ودعى الى إقامة كرواتيا الكبرى الممتدة من جبال الألب الى جبال بروكلتي، كما أنكر التفرد السياسي للصرب في كرواتيا وسلوفينيا ودالماتيا. وادعى هو واتباعه أن الصرب ليسوا إلا كروات "أرثوذكس". واعتبر أن الكروات عنصر أرقى من الصرب الذين يجيئون في مرتبة أدنى. وتمخضت النظرية العنصرية لاستارسيفيتش واتباعه الفرانكفتشيين عن محاولات الاوستاسا إقامة دولة كرواتية كاثوليكية صرف في أثناء الحرب العالمية الثانية، كدولة كرواتيا المستقلة. وأسهمت أفكار ستارسيفيتش بشأن انتماء الصرب الى العنصر السلافي، واستحقاقهم القتل لهذا السبب، الى قيام دولة كرواتيا المستقلة في الفترة الواقعة من عام ١٩٤١ الى عام ١٩٤٥. ويقدر عدد الصرب الذين لقوا حتفهم حينئذ بما يقرب من ٠٠٠ ٩٠٠ قضوا في معسكرات الاعتقال الكرواتية في جاسينوفاتش وجادوفنو وفي أماكن أخرى، في كهوف كارست، وغياهب الآبار في القرى، والمذابح التي شهدتها الكنائس الاثوذكسية.

وفي الوقت الحاضر، تجري داخل حدود كرواتيا المعترف بها دوليا المحاولة الثالثة لإبادة الأجناس التي ترتكب ضد الصرب تحت قيادة فرانيو تودجمان. فالدولة الكرواتية الراهنة هي استمرار في الشخصية لدولة كرواتيا المستقلة، وهو ما أعلنه فرانيو تودجمان صراحة دون أي مواربة أمام المؤتمر الأول للجماعة الديمقراطية الكرواتية عندما قال "إن دولة كرواتيا المستقلة لم تكن مجرد دولة جاءت وليدة تعاون مع المحتل أو كانت جريمة فاشية، لكنها أيضا كانت تعبيرا عن الأماني التاريخية للشعب الكرواتي في تحقيق دولته المستقلة والاعتراف بالحقائق الدولية. ولم تكن دولة كرواتيا المستقلة، من ثم، مجرد نزوة لدول المحور، بل كانت أيضا وليدة ظروف تاريخية معينة".

وفي خضم الاستعداد للانفصال القسري عن يوغوسلافيا السابقة، وانجاز هذا الانفصال، واصلت كرواتيا ارتكاب سياسة إبادة الأجناس ضد الشعب الصربي، التي أرسى قواعدها أنتي ستارسيفيتش في عام ١٨٦١ (وقد رفعته كرواتيا الى مرتبة أب الأمة) واعتنقها ونفذها بتعصب آنتي بافيليتش في الفترة من ١٩٤١ الى ١٩٤٥.

وحتى يسهل على نظام تودجمان تنفيذ سياسة إبادة الأجناس قام "بحذف" الصرب من الدستور الكرواتي الجديد (رغم أنه في جميع دساتير جمهورية كرواتيا الاشتراكية المنتمية الى الاتحاد اليوغوسلافي السابق، كان الصرب يتمتعون بمركز الشعب المؤسس لا الأقلية القومية)، رافضا أن يضمن لهم الحقوق المدنية والوطنية الأساسية.

ثالثا

أشكال التمييز وانتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية

تتعرض حقوق أفراد الشعب الصربي المكفولة في القانون الدولي والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان لأشد الانتهاكات فداحة في جمهورية كرواتيا.

وبغض النظر عن البيانات التي تأتي على ألسنة الرسميين الكروات، يتعرض الشعب الصربي في جمهورية كرواتيا للاضطهاد وتنهب منه ممتلكاته، كما لحق الدمار بديار الصرب ومؤسساتهم الاقتصادية وحاق الخراب بالكنائس الأرثوذكسية. وتعرض الصرب أيضا للتخلي كرها عن مذهبهم الديني والتحول عنه الى الكاثوليكية، وانتهكت حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد بدأ اضطهاد المواطنين المنتمين الى القومية الصربية مباشرة عقب إنكار مركز الصرب كشعب مؤسس، وصدور إعلان استقلال وسيادة جمهورية كرواتيا.

واتسم العنف المرتكب ضد الصرب بخصائص الإرهاب حيث كان يوجه في وقت واحد الى أهداف مباشرة، ونحو أفراد الشعب الصربي الآخرين لترويعهم وزرع الشك والفزع في نفوسهم سعيا الى حملهم على مغادرة أراضي جمهورية كرواتيا. وبدأ الخروج الكبير للصرب في صيف عام ١٩٩١، ومازال مستمرا حتى الآن.

لقد انحط قدر الصرب من شعب مؤسس الى أقلية قومية. وبهذه الطريقة فقدوا عديدا من الحقوق الوطنية والمدنية، ولم يعد بالإمكان استخدام اللغة الصربية والأبجدية السيريلية، في الوقت نفسه الذي حرمت فيه على الشعب الصربي هويته الروحية والثقافية. وتوقف صدور الصحف والمجلات وتوقف البث الإذاعي والتلفزيوني باللغة الصربية. أصبح الصرب ضحايا للتمييز القائم على أساس العرق مع انتهاك كرواتيا للأحكام الأساسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي وضعت توقيعها عليها.

ومع تصاعد الحرب في كرواتيا وقعت انتهاكات أفدح لحقوق الإنسان في جميع ميادين حياة الشعب الصربي ومشاربها. وعلى وجه العموم، وقعت أشد انتهاكات حقوق الإنسان بشاعة (جرائم الحرب، إبادة الأجناس، التطهير العرقي، سوء المعاملة البدنية) في المرحلة الأولى للأزمة والحرب. وفي أيار/مايو ١٩٩١ بدأت عمليات التقتيل الجماعي للصرب في إقليم جمهورية كرواتيا الاشتراكية السابقة، ووصلت ذروتها في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وآذار/مارس ١٩٩٢. وارتكبت عمليات التقتيل الجماعي بوجه خاص في الأراضي التي كان سكان الصرب يشكلون أغلبية فيها، وفي المدن والبلدات الواقعة خارج نطاق القتال. وفي هذا الوقت، اشتد الخروج عن القانون في أداء جميع السلطات الكرواتية بشكل

بارز، خاصة فيما يكون لغير صالح المواطنين المنتمين الى القومية الصربية. وفصل الصرب من وظائفهم وأجليت الأسر الصربية وأفراد الجيش الوطني اليوغوسلافي بشكل غير قانوني وتسري من شققهم، ودمرت ممتلكاتهم على نطاق واسع. وتعرض الصرب للمضايقات أثناء الاستجوابات التي أجرتها الشرطة معهم، وحقروا وأهينوا في بيوتهم وفي الأماكن العامة ووسائل الإعلام.

وتصاعدت حدة الضغوط العامة على الصرب بعد أن بدأ الزعماء السياسيون ورجال القانون البارزون في كرواتيا يعلنون في تصريحاتهم الرسمية مبدأ المسؤولية الجماعية للصرب عن فظائع الحرب في كرواتيا السابقة والبوسنة والهرسك. وخشي المواطنون الذين فروا الى الأراضي غير الخاضعة لسيطرة السلطات الكرواتية العودة الى بيوتهم رعبا من تحقيقات الشرطة المصحوبة بسوء المعاملة البدنية.

وفي المرحلة الثانية لتطور الحالة في كرواتيا، خاصة في الفترة التي أعقبت توقيع خطة فانس، كانت حالات انتهاك حقوق الإنسان الأكثر شيوعا تقع في مجال العمل.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٢، استمر الخروج عن القانون في التعامل مع المواطنين المنتمين الى القومية الصربية. ففصلوا من أعمالهم ورفضت طلباتهم للحصول على المواطنة. وفي حالات متكررة لم تتخذ اجراءات قانونية لمحاكمة مرتكبي التصرفات الاجرامية الجسيمة، لاسيما عمليات التقتيل الجماعي وإبادة الأجناس.

وطالت عواقب الخروج عن القانون في معاملة الصرب أفراد أسرهم من الكروات. فاستهدف اضطهاد الصرب أيضا معاقبة الكروات ممن تزوجوا من الصرب لأنهم، بفعلتهم هذه، اعتدوا على الفكرة الأساسية لنقاء العقيدة. وبدا ذلك جليا في عمليات الإخلاء غير القانوني التي قامت بها الشرطة وفي رفض منح المواطنة لطالبيها.

وهناك شواهد كثيرة على أن المواطنين ذوي الأصول الصربية عوملوا "كخونة ينتمون الى الشتنك" وأنهم يمثلون تهديدا للنظام الدستوري لجمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية لا لشيء إلا لأصلهم القومي. وطالما وصفتهم وسائل الإعلام بأنهم أعدا كرواتيا ذات السيادة، فأسهمت في تهيئة أجواء عدائية للغاية حولهم واضطرت كثيرا منهم الى الابتعاد عن جميع الارتباطات أو التنظيمات العامة واخفاء أصولهم القومية في أماكن العمل أو عند استيفاء البيانات الشخصية في النماذج والاستبيانات الرسمية. كما جعلتهم راغبين عن الاتصال بالرابطات الصربية التي تضرب السلطات الكرواتية بالتماساتها عرض الحائط.

وترفض بعض الأجهزة، وهي غالبا أجهزة عسكرية ومحلية، مجرد النظر في طلبات المواطنين ذوي الأصول الصربية فيما يتصل بالحصول على حقوقهم، وتقوم باستبعاد هذه الطلبات بدعوة عدم صحتها وتعفي نفسها من المسؤولية بإدعاء أنها لا تدخل في نطاق اختصاصها أصلا. وحتى لو اتخذت هذه الأجهزة

اجراءات بصدد الطلبات، فإنها تتعامل معها ببطء مسرف أو بتأخير متعمد. فمعاملات الحصول على المواطنة، على سبيل المثال، تستمر لفترة تتراوح بين ٦ أشهر و ١٢ شهرا، بينما تبقى القضايا المتصلة بمسائل العمل والإسكان لأكثر من سنتين حتى لو اعتبرت ملحة.

وحتى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان المشهور عنها سوء السمعة بسبب التقارير المتحيزة التي تعدها عن حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، مثل منظمة الرصد الدولية في هلسنكي ومنظمة العفو الدولية، تورد في سجلاتها عددا ضخما من التصرفات الإجرامية الجسيمة التي وقع ضحيتها أو تضرر منها مواطنون منحدرون من قومية صربية، وذهبت هي نفسها الى أن هذه التصرفات تحملها على ابداء آرائها في هذا الصدد. غير أن الفترة الواقعة بين منتصف عام ١٩٩٣ الى منتصف عام ١٩٩٤ شهدت انخفاضا في عدد التصرفات الإجرامية المرتكبة بحق المواطنين الصرب، لأنه الوقت الذي تم فيه تطهيرهم عرقيا بشكل جذري مما أسفر عن انخفاض حاد في عدد الصرب المقيمين في كرواتيا. وعلى الرغم من ذلك، بقيت السلطات على انتهاكها لحقوق الإنسان الصربي، رغم أن أساليبها في الانتهاك أصبحت أقل عنفا وأكثر خفاء، كما التجأت الى استخدام أدوات وأساليب مستترة للضغط والتمييز داخل النظام القانوني.

وعلى الصعيد السياسي، يجري التقليل من أهمية المشاكل، وتوصف بأنها محدودة العدد، ويجري التستر على قضايا تنطوي على حالات جسيمة للخروج على القانون، بينما تبرر حتى أشد الجرائم خطورة باعتبارها "ردود أفعال طبيعية للعدوان الصربي".

رابعا

التمييز ضد الشعب الصربي في كرواتيا
في ميدان القوانين المعيارية

يعامل الدستور الكرواتي والقانون الدستوري الصربيين بوصفهم أقلية وطنية. وتعلن ديباجة دستور جمهورية كرواتيا أن كرواتيا دولة وطنية للشعب الكرواتي، كما أنها دولة تساوي بين المواطنين. وتنص المادة ١٤ على المساواة بين جميع المواطنين في جمهورية كرواتيا بغض النظر عن الفروق بينهم؛ وتنص المادة ١٥ على المساواة بين أفراد جميع الشعوب والأقليات؛ وتقرر المادة ٤٣ حق جميع المواطنين في تنظيم أنفسهم في ظل شروط متساوية؛ وتنظم المادة ٦٨ حق جميع مواطني كرواتيا في الإبداع العلمي والثقافي والفني. وفي ظاهر الدليل الذي توفره هذه المواد من دستور جمهورية كرواتيا، لا بد أن يعتقد المرء أن كرواتيا جنة للديمقراطية.

وينص قانون الانتخابات لجمهورية كرواتيا على حق المجتمعات الوطنية، التي تشكل أكثر من ٨ في المائة من مجموع السكان أن تكون ممثلة في البرلمان الكرواتي. ويتعلق هذا النص في الحقيقة

بالمجتمع الوطني الصربي لأن هذا المجتمع يفي لوحده بشرط الـ ٨ في المائة. غير أن جمهورية كرواتيا، بعد أن أثبتت حق الصربيين في أن يكونوا ممثلين بنسبة عددهم بموجب قانون معياري، اتخذت عددا من التدابير لإجبار الصربيين على تغيير جنسيتهم أو دينهم أو مغادرة أراضي كرواتيا.

وقد استند هذا التمثيل النسبي في البرلمان إلى تعداد السكان الذي جرى في عام ١٩٨١ (فوفقا لهذا التعداد كان يقطن في كرواتيا ٥٠٢ ٥٣١ نسمة من الصرب، أي ١١,٥٥ في المائة من السكان، و ٠٥٧ ٣٧٩ نسمة من اليوغوسلاف، أي ٨,٢٣ في المائة من السكان). ووفقا لتعداد السكان الذي جرى في عام ١٩٩١، كان يقطن في كرواتيا ٦٦٣ ٥٨١ نسمة من الصرب، أي ١٢,٢ في المائة و ٠٤١ ١٠٦ نسمة من اليوغوسلاف، أي ٢,٢ في المائة من السكان. غير أنه تبين أن الناخبين "اليوغوسلاف" كانوا على العموم مواطنين يتمتعون بالجنسية الصربية. ففي البلديات التي يشكل فيها الصرب واليوغوسلاف أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع السكان، خسرت الجمعية الديمقراطية الكرواتية الانتخابات واحتل الصرب (الفوكوفار مثلا) أكثرية المقاعد في البرلمان.

وقد أدى قانون الحكم المحلي إلى تفتيت الكتلة الانتخابية الصربية وتدميرها*، وأدى إنشاء زوبانيج وكوتار إلى القضاء على الكتلة الوطنية الصربية بأسرها. وأدى ذلك إلى تجزئة المجموعات العرقية الصربية على نحو غير طبيعي فمنعت بذلك أنشطتهم الموحدة والمنسقة السياسية وغير السياسية.

وخلق قانون انتخاب الممثلين في برلمان جمهورية كرواتيا وقانون انتخاب الوحدات صعوبة أكبر في وجه انتخاب الصرب إلى البرلمان. وثبتت هذه القوانين الحلول التي أملتها المصالح السياسية واعتمدت تحت تأثير وضغط الجمعية الديمقراطية الكرواتية. وكان ذلك كله مصمما للحيلولة دون قيام الممثلين الصربيين في البرلمان بتمثيل المصالح الحقيقية لشعبهم. وخلقت هذه الترتيبات مشكلة مشروعية هؤلاء الممثلين.

---

* قسمت بلدية كنين إلى وحدتين انتخابيتين هما بنكوفاك ودوريس. وأدى ذلك إلى أن أصبح الكروات أغلبية في ٥٥ منطقة انتخابية من أصل ٦٠ منطقة، بينما أصبح الصرب أغلبية في منطقة انتخابية واحدة، هي بترينجا؛ وفي المناطق الانتخابية الأربع المتبقية، لم يشكل الصرب سوى أغلبية نسبية. وكان الهدف من هذا التقسيم الحيلولة دون انتخاب الصرب للممثلين الشرعيين والحقيقيين لمصالحهم في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية.

١ - انتهاك الاتفاقيات المتعلقة بأسرى الحرب

في النصف الثاني من عام ١٩٩١، انتهكت القوات العسكرية الكرواتية على نحو واسع النطاق اتفاقيات جنيف بشأن أسرى الحرب والسكان المدنيين.

فقد قُتل المئات من أسرى الحرب من الجنسية الصربية وأسيئت معاملتهم جسديا في مناطق كرواتيا التي تأثرت بالحرب.

وكان من الأعمال البشعة بصورة خاصة قتل ١٣ جنديا احتياطيا ونظاميا في جسر نهر كورانا في كارلوفاك يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على يد أفراد من وزارة داخلية جمهورية كرواتيا والحرس الوطني، وقتل ١٢ شخصا، من الجنسية الصربية أيضا، في مارينو سيلو،ببلدية باكراك، يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على يد أفراد عسكريين كرواتيين. وقد أبلغت منظمة الرصد الدولية في هلسنكي عن كلتا الحادثتين. ويورد التقرير أمثلة على التعذيب وسوء المعاملة التي تعرض لها أسرى الحرب عقب أسرهم واحتجازهم من قِبل الشرطة العسكرية الكرواتية. ويواصل التقرير ذكر أمثلة عديدة على إساءة استعمال السلطة والاجراءات إزاء أسرى الحرب في مخافر الشرطة المحلية. ويذكر التقرير، في جملة أمور، أنه يبدو أن القوات الكرواتية في سيساك والمناطق الأخرى في غرب سلافونيا كانت قاسية بصورة خاصة تجاه الأسرى الذين كانوا في أيديهم.

كذلك قام أفراد من الحرس الوطني وطلاب جامعة زغرب، في ليلة ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في غراسانيكا قرب غلينا، بأكثر الطرق وحشية بذبح ٢٨ فردا من أعضاء الدفاع عن الأراضي الصربية الذين وقعوا أسرى. وقد تعرف خبراء الطب الشرعي على ١٩ شخصا منهم فحسب.

وفيما يلي جزء يسير فقط من حالات المعاملة غير الانسانية التي تلقاها الصرب الذين وقعوا أسرى في كرواتيا في عام ١٩٩١:

- أوسيجيك، ١٧-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١: ظلت مجموعة من أفراد الجيش الوطني اليوغوسلافي الذين وقعوا أسرى في ثكنة بيلا ٥ أيام و ٤ ليال في مقطورة شحن دون طعام أو ماء وأساء أعضاء الحرس الوطني معاملتهم بجميع الطرق، فضربوهم، وأطفأوا أعقاب السجائر في أجسادهم، وأجبروهم على الركوع والزحف على الزجاج المكسر، وطعنوهم بالسكاكين، وهددوهم بإطلاق الرصاص عليهم بالمسدسات.

- زغرب، معسكر كريستينيك، حزيران/يونيه ١٩٩٢ - آذار/مارس ١٩٩٣: احتُجز أسرى الحرب الصرب جنبا إلى جنب مع المدنيين. وعانى السجناء من الفظائع التي لا يتصورها عقل بشري.

وقد أمضى الشاهد الذي تعرف اسمه لجنة الدولة لجمع الأدلة عن جرائم الحرب حوالي الشهر (تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٩٢) في ذلك المعسكر. وقد أخبروه أنه أرسل إلى هناك ليقضي المدة التي حكم بها عليه حينما كان مريضا ويجري استجوابه في مستشفى سلافونسكي برود. ولم يمثُل للمحاكمة أمام محكمة قضائية، كما لم يُعط حكما قضائيا بل تم بدلا من ذلك إبلاغه فقط بأنه قد صدر الحكم عليه.

وفي كريستينيك، جرى تعذيبه بالكهرباء بربط سلك في أذنه وسلك آخر في عضوه الجنسي. ثم صار مقبض جهاز الهاتف يدار على نحو متكرر، بحيث تعرض لصدمات كهربائية عالية الفلطية، تسببت في حدوث تقلصات وخدر في جسمه.

- زغرب، معسكر كريستينيك، كانون الثاني/ يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٢: وفقا لبيان أدلت به شاهدة، أخرجت شابات من هذا المعسكر المخصص للصرب ليلا وأعدن بعد ٤ - ٥ ساعات. وقالت الشابات إنهن تعرضن للاغتصاب من فردين أو ثلاثة أفراد من الشرطة الكرواتية في كل مرة.

- استخدم الشاهد م. ب. سائقا في ثكنات بيلا في أوسيجيك عندما استسلم جنود الجيش الوطني اليوغوسلافي العاملون في الثكنات بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ثم أخذوا إلى أماكن وزارة الداخلية في أوسيجيك حيث تعرضوا للضرب حتى فقدوا الوعي. وكان مما اتسم بفظاعة خاصة إخضاع أسرى الحرب للتعذيب على يد أعضاء الحرس الوطني الذين ضربوهم بأعقاب البنادق والهراوات، ورفسوهم وأطلقوا النار على الجندي جوفا بانجاك الذي مات بعد ساعة من ذلك.

- متكوفيتش، محطة التبغ، حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٢: احتجز هذا الشاهد، مع مجموعة ضباط وجنود الجيش الوطني اليوغوسلافي المأسورين، في غرفة من غرف محطة التبغ في متكوفيتش، تقع على عمق ثلاثة طوابق تحت الأرض وكانت بمثابة ملجأ ذري. وأبعاد الغرفة ٢X١ من الأمتار اتساعا ومتران ارتفاعا وكانت محكمة الإغلاق بحيث عانى أسرى الحرب من الاختناق بسبب قلة الأكسجين. وعندما فتحت الغرفة في نهاية الأمر، كان الجميع مثل الأموات من قلة الأكسجين. وقد قضوا ٧ أيام في هذه الغرفة. وطيلة الوقت كان يزورهم مدنيون، معظمهم سكارى، سمح لهم الحراس بضربهم.

- سبليت، سجن "لورا"، حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٣: أخذ الشاهد ب. ك. إلى هذا السجن حيث قضى شهرين. وقد ضربوه هناك بلا رحمة ودون مراعاة أنه كان معوقا فاقدا لأحد ذراعيه. وفي إحدى المرات أرغموه على الاستلقاء عاريا على أرض مبللة، ثم ربطوا أسلاك

الهاتف الناقلة في أذنه وإبهام قدمه اليسرى وفتحوا مفتاح الكهرباء. وقد أدت الصدمات الكهربائيـــة إلى تقلصات وألم شـــديد عندما صاروا يفتحون التيار الكهربائي ويقطعونه حتى بدأ الدم يسيل من فمه.

- أمضى الشاهد ن. ك. في السجن ذاته يوما واحدا فقط. وفور وصوله اقتيد إلى سهل مع عشرة من السجناء الآخرين. وظهر رجال شرطة عسكرية كروات بعد ذلك بقليل، يحملون أنابيب معدنية طولها حوالي ٥٠ سنتيمترا وسمكها يبلغ ٤/٣ بوصة، وشرعوا يضربونهم بالأنابيب في جميع أنحاء أجسادهم رغم أن هذا الشاهد كان مجروحا.

وقد كُسرت ذراع الشاهد ن. ك. في ثلاثة مواضع، وكُسرت ذراعه اليسرى في موضعين، وكُسرت كتفه في موضع واحد. واستمرت عملية الضرب ساعتين عندما سقط على الأرض، فرفسه الشرطة وداسوا فوقه. وفي هذه المرة تسببوا في كسر سنه.

أما الشاهد ب. ب. فقد أهين، خلال فترة الشهر ونصف الشهر التي قضاها في سجن "لورا"، بجميع أنواع الطرق وضُرب بأشد قسوة رغم أنه كان مجروحا.

وفي ثلاث مناسبات، أتوا بأطفال تتراوح أعمارهم بين ٧ و ٨ سنوات، وأخذوا السجناء إلى خارج زنزاناتهم، (وكان الشاهد ب. ب. بينهم أيضا)، وأرغموهم على الجلوس على الأرض الأسمنتية، ووضعوا الأطفال على كراسي بالقرب من الأمكنة التي كان يجلس فيها السجناء ووقف الأطفال ليبولوا عليهم من أعلى.

ووفقا لبيانات لم تتأكد بعد، تم تسجيل ٩٥ معسكرا لأسرى الحرب والمدنيين والعسكريين الصرب في أراضي جمهورية كرواتيا. وكان عدد كبير من هذه المعسكرات من نوع معسكر بافليتش للاعتقال بكل ما في هذه الكلمة من معنى، حيث تم تعذيب الصرب وقتلهم. وكانت هذه المعسكرات في المواقع التالية: بجيلوفار (سجن في أماكن وزارة الداخلية)؛ وفارازدين؛ وفنكوفكي؛ و (سجن) برجوراك؛ و فوكوفار (بوروفو "كوميرك")؛ وفوكوفار (بوروفو "نوفا أوبوكا")؛ وفوكوفار (حظيرة في المطار)؛ وفوكوفار (مدرسة قيد التشييد في بوروفو ناسيلجي)؛ وفوكوفار (مدرسة حضانة قرب مبنى البلدية)؛ وفوكوفار (قبو في مبنى البلدية)؛ وفوكوفار (ملجأ ذري)؛ وفوكوفار (مستودعات "ديفوبروميت")؛ وفوكوفار (سراديب الأموات تحت المقبرة)؛ وفوكوفار (كنيسة روثينية)؛ وفوكوفار (مدرسة "فلاديمير نازور")؛ وفوكوفار (لوزاك)؛ وفوكوفار (مستودعات "أبازيس")؛ وفوكوفار (قصر إيركيج، الكنيسة)؛ وفوكوفار (وزارة الداخلية)؛ وفوكوفار (الإدارة العسكرية)؛ وغوسبيتش (معسكر سميلجاني)؛ وغوسبيتش (سجن المنطقة)؛ وغوسبيتش (قرية زابلاتو)؛ وغوسبيتش (مصنع طوب في قرية بيروسيتش)؛ وغوسبيتش (تموفاك زابلاتو)؛ وغروبيسنو بولجي (فندق "بيلوجورا")؛ وداروفار، ودوبروفنيك ("إيكسلسوار"، مقر الشرطة العسكرية)؛ ودوبروفنيك (فيلا "بالما")؛

ودوبروفنيك (محكمة المنطقة)؛ ودوبروفنيك (فندق "زغرب" في جزيرة لاباد، مقر الشرطة العسكرية)؛ وجاكوفو (سجن)؛ وزادار (بوريك)؛ وزادار (نادي الطيارين)؛ وزادار (مدرسة "فيليمير سكوربيك")؛ وزغرب (فلاسكا أوليكا، وزارة الداخلية)؛ وزغرب (سيموميريك، مصنع الطوب)؛ وزغرب (سجن المخالفات في فوكوميريك)؛ وزغرب (غاجيفا أوليكا ٣، سجن الاستنطاق العسكري السابق)؛ وزغرب (ثكنة "مارشال تيتو")؛ وزغرب (كيرستينيك)؛ وزغرب (كونيسكاك)؛ وزغرب (ريميتينيك، راجتاريسيفا أوليكا)؛ وزغرب (بترينجيسكا أوليكا ١٢ و ١٨)؛ وزغرب (سيلسكا أوليكا، ثكنة للجيش الوطني اليوغوسلافي سابقا)؛ وزغرب (تريستنيك)؛ وزغرب (تشيموميريك)؛ وإيموتسكي؛ وكارلوفاك، وليبوغلافا (اصلاحية)؛ وليبيك؛ وليبوفاك؛ ومارينو سيلو (كوخ لصيادي السمك قرب داروفار)؛ وميتكوفيتش (سجن)؛ وميتكوفيتش (قرية دوبوكا)؛ وميتكوفيتش (محطة الإذاعة)؛ وميتكوفيتش (القاعة الرياضية)؛ وميتكوفيتش (محطة التبغ، القبو)؛ وناسيتشي؛ ونين؛ ونوفا غراديسكا (سجن وزارة الداخلية)؛ ونوفا غراديسكا (سجن في الثكنة العسكرية)؛ ونوفا غراديسكا (قبو مبنى المدرسة الثانوية)؛ ونوفسكا؛ وأوغولين؛ وأوراهوفيتشا؛ وأوسيجيك (وزارة الداخلية)؛ وأوسيجيك (الثكنة الحمراء)؛ وأوسيجيك (معسكر في الاستاد الرياضي)؛ وباغ (سلانو)؛ وبكراك (قبو في مخزن تجاري)؛ وبلوتشه؛ وبودرافسكا سلاتينا؛ وبولا (كاتارينا)؛ وبولا (كريتشييفيتشا)؛ وبولا (اصلاحية "فالتورا")؛ وريجيكا (سيجوتينا، سجن موقع الحامية ٢٩)؛ وريجيكا ("فلا روما" أوليكا زرتافا فاسيزما)؛ وسنج (ثكنة سابقة للجيش الوطني اليوغوسلافي "كتيبة أنصار سبليت الأولى")؛ وسيساك (مرأب المصفاة)؛ وسيساك (وزارة الداخلية)؛ وسلافونسكا بوزيغا (سجن المنطقة)؛ وسلافونسكي برود (القبو ومسرب كرة البولنغ في قهوة "كود برداكا")؛ وسلافونسكي برود (قبو مبنى الأمن العام)؛ وسلافونسكي برود (معسكر في مبنى إدارة الإطفاء)؛ وسلافونسكي ساماك؛ وسولين (بيليتشه)؛ وسبليت (كاتالينيتشا بريجيغ)؛ وسبليت ("لورا")؛ وسبليت (دراشيفاك، ثكنة سابقة للجيش الوطني اليوغوسلافي)؛ وسبليت بيليتشه (بين سبليت وسولين)؛ وتروغير؛ وتودوبويجه؛ وسيبرنك (سجن ماندالينا)؛ وسيبينيك (سوبيتشيفاك).

٢ - التطهير العرقي والاعتقالات غير المشروعة

منذ ١ حزيران/يونيه ١٩٩١، قامت سلطات جمهورية كرواتيا بطرد أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ صربي من الأراضي التي تخضع لسيطرتها. وتم الاضطلاع بالتطهير العرقي بمختلف الوسائل: التصفيات الجسدية والاحتجاز في المعسكرات والسجون، وأعمال التدمير المنظمة في منازل الصرب، وأعمال الإجلاء القسري والطرد من العمل، ومنع الحياة الدينية، ورفض منح الجنسية الكرواتية وما إلى ذلك.

وتم الاضطلاع بالتطهير العرقي للصرب في جميع أنحاء جمهورية كرواتيا، ولا سيما في سلافونيا الغربية. وتم إحراق وتدمير القرى الصربية بصورة منتظمة. وتشير البيانات التي تم جمعها منذ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ (تقرير البرلمان الصربي بشأن اضطهاد الشعب الصربي والتطهير العرقي لسلافونيا الغربية من جانب سلطات جمهورية كرواتيا، المنشور بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة)، إلى أن الكروات قاموا بالتطهير العرقي الكامل لـ ١٨٣ قرية صربية و ١٠ بلدات، في حين تم تطهير ٨٧ قرية بصورة جزئية.

وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25777) ذكر أن ٠٠٠ ٢٥٠ صربي قد طردوا من كرواتيا. ولا تشمل هذه البيانات سوى حالات الطرد المسجلة للصرب الذين وجدوا المأوى في جمهورية كرايينا الصربية وفي أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وتم طرد معظم الصرب من عدد كبير من المدن والبلدات الكرواتية بأكثر الأساليب غدرا: ٠٠٠ ٣٠ من كاريوفاتش؛ و ٠٠٠ ٢٨ من زادار؛ و ٠٠٠ ٢٠ من سيساك؛ و ٠٠٠ ٥ من غوسبيتش؛ و ٠٠٠ ١٥ من سيبينيك؛ و ٠٠٠ ١٠ من كوفيتشي؛ و ٠٠٠ ١٠ من سلافونسكي برود و ٠٠٠ ١٠ من داروفار. (قدمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بيانات موثقة عن التطهير العرقي في كرواتيا إلى الأمم المتحدة في عدة مناسبات، بما فيها أربع تقارير لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن جرائم الحرب بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٠).

وكذلك، تشير بيانات بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في زغرب، الى أن ٥٠٠ صربي يغادرون كرواتيا كل يوم وحتى اليوم الى جمهورية صربيا وجمهورية سربسكا وجمهورية كاراينا الصربية بصورة رئيسية.

وذكر الدكتور دوسان بيلاندزيتش، نائب الرئيس الحالي لمكتب جمهورية كرواتيا في بلغراد، في اجتماع لجنة الدولة لتطبيع العلاقات الكرواتية الصربية، المعقود في زغرب في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣، أن ٠٠٠ ٢٥٠ صربي قد غادروا الأراضي التي تخضع لسيادة كرواتيا. ومضى الدكتور بيلاندزفيتش يقول "هناك رغبة صريحة في التطهير العرقي تختبئ وراء أعمال سلطات الدولة الكرواتية".

وفيما يلي أدناه بعض الأمثلة النموذجية:

- قامت القوات المسلحة الكرواتية في داروفار في مطلع عام ١٩٩٢ بإصدار قائمة شاملة لـ "أعداء" سيادة جمهورية كرواتيا. وتم إصدار هذه القائمة بشكل كتيب بعنوان "من هو في داروفار" يتضمن تصديرا موجزا والأسماء الكاملة لـ ٥٢١ ٦ صربي من ٣٥ مستوطنة من بلدية داروفار زعم أنهم بتصويتهم لصالح الاستقلال الذاتي الثقافي الصربي في الاستفتاء الذي أجري في خريف عام ١٩٩٠، قد قاموا بزرع "بذور الشر" في سلافونيا. وبعد نشر الكتيب، بدأ النزوح الجماعي للصرب من هذه المنطقة.

- وقام ٠٠٠ ١٠ مواطن من الجنسية الصربية بمغادرة المجتمعات المحلية في كوزاري بوك وكوزاري بوت في بيسينيتشا تحت الضغط، بعد أن تخلوا عن جميع ممتلكاتهم، والفاعلون معروفون، إلا أنهم لم يدعوا مطلقا لتقديم الحساب عن أعمالهم.

- فوديتشه - حزيران/يونيه - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١: الشاهد ب. م.، الذي كان مستخدما كمساعد طباخ في أحد الفنادق في فوديتشه، تم عزله مثل جميع الصرب الآخرين في مكان عمله بعد انتصار الجماعة الكرواتية الديمقراطية في الانتخابات. وتم إبعاد زملائهم الكرواتيين في العمل عنهم. وقام مدير الفندق ستيب لونكار بإعلامهم في حزيران/يونيه ١٩٩١ بما يلي: "إن الأمور ستسوء بالنسبة لكم، ويحسن بكم أيها الصرب ألا تحضروا إلى العمل وأن تغادروا هذا المكان بالمرة." وبعد هذا التحذير، توقف الصرب الخائفون عن الحضور.

- قام أفراد من القوات العسكرية الكرواتية بتطويق قرية دراغيستيش في ضاحية فوتيشه، التي كان يعيش فيها الشاهد ب. م. في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وتوقف الأطفال الصرب عن الذهاب إلى المدارس في قرية سيستا مالا المجاورة. كما تم قصف كنيسة القرية الارثوذوكسية الصربية بالمدفعية أثناء هذه الأيام. وتم تدمير منازل الصرب ولم تعد القرية موجودة.

- بيبينيه بالقرب من زادار، ٢ أيار/مايو ١٩٩١: قامت مجموعة كبيرة من مواطني زادار وبيبينيه بارتكاب عنف منظم ضد ممتلكات مواطني بيبينيه من التابعية الصربية بهدف إجبارهم على مغادرة القرية. وفي تلك المناسبة، تم هدم وتدمير ٣٧ منزلا للصربيين. وتم نهب أماكن أعمالهم ومنازلهم مما أسفر عن حدوث هجرة جماعية للصرب من زادار وضواحيها.

- زادار، ٢ أيار/مايو ١٩٩١: قامت مجموعة كبيرة من مواطني زادار من التابعية الكرواتية بارتكاب عنف منظم ضد مواطني زادار من التابعية الصربية بهدف إجبارهم على مغادرة البلدة. وتم إحراق أكثر من ١٠٠ من أماكن عمل الصرب ومنازلهم. وتم نهبها جميعا مما أسفر عن هجرة جماعية للصرب من زادار. وتم تخريب المكاتب الفرعية للشركات التي مقرها في بلغراد وتم نهبها: "نوفي دوم" و "جات"، و "بوتنيك"، و "أفيس"، و "بيكو"، و "مركور"، و "كلوتس"، و "بيتيكس"، وغيرها.

- قرية رادكوفيتشا، بلدية سلافونسكا بوزيغا، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ والنصف الأول من عام ١٩٩٢: تم حشد ضغوط هائلة على الصرب في هذه القرية ذات الأغلبية الكرواتية بغية إجبارهم على مغادرة القرية. فقد اقتيد الصرب إلى الشرطة وتم استجوابهم وتهديدهم بجميع الطرق والأساليب وأطلقت النار على منازلهم ليلا. وفي ليلة عيد الميلاد الكاثوليكي لعام ١٩٩١، ألقيت قنبلة في ساحة ميلان فويستيتش ونيديليكو تريسكافيتشا وبعد ذلك بقليل في النصف الأول من عام ١٩٩٢، تم نسف منازل ٨ من الصربيين

بالديناميت وتدميرها. وبالإضافة الى الأحياء السكنية، تم تدمير المباني الاقتصادية للصربيين وغيرها من المباني المساعدة وتم إحراق أكوام التبن العائدة لهم. ولم تحدث أي عمليات حربية في هذه القرية وكان أقرب مكان حدثت فيه عمليات حربية يبعد ٥٠ كيلومترا.

وكانت اعتقالات السكان الصرب وإساءة معاملتهم آخر الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، من جراء المظالم التي ارتكبتها السلطات العسكرية والمدنية الكرواتية.

وحتى المسؤولون الكرواتيون أكدوا أن أكثر من ٠٠٠ ٣٠ دعوى جزائية قد أقيمت ضد أفراد التابعية الصربية في كرواتيا. وفيما يلي أدناه بعض الحالات العديدة لهذه الاعتقالات:

- ميلان غربا، سجين، الرئيس السابق لمركز أمن الدولة في كادوفاتش، احتجزته الشرطة في ريبكا بعد ادعاءات في "فيسيميه ليست" و "سلوبودني تييدني" بأنه كان "جزارا صربيا" وأنه قام بارتكاب جرائم ضد السكان الكروات. وبالرغم من أنه ثبت أثناء التحقيق أنه كان في منزل شقيقته في اوزيتشه أثناء وقت ارتكاب الجرائم فقد تم احتجازه. واضطرت شقيقته المستخدمة في مركز الشرطة في ريبكا، الى ترك عملها تحت الضغط والاتهامات بأنها تقوم "بتسريب معلومات سرية"

- وفي نهاية عام ١٩٩١، تم اعتقال دان دراكولا في غوسبيتش. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، تم إطلاق سراحه من السجن. وبعد وصوله إلى ريبكا وفيما بعد إلى بولا، تم اعتقاله مرة أخرى إلى جانب ١٣ مواطنا آخر.

- وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، قامت الشرطة في ريبكا باعتقال ٣ مواطنين من الجنسية الصربية من شقة ليوبيتشا بوزانيتش. وتم احتجازهم في مركز الشرطة دون أي سبب حيث تعرضوا لسوء المعاملة والضرب. وفي تلك المناسبة، تم ضرب دوسان دوبورتا الذي كان يسكن ويعمل في ريبكا قرابة ٢٠ عاما، وأصيب بجراح خطيرة لأنه ولد في بلدية كنين. ولا يزال الفاعلون، المسؤولون المحليون، "مجهولين".

- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قام أفراد (سرية) فيروفيتيتشا باعتقال ٣٦ صربيا في داروفار، بمن فيهم النساء. وبعد أن أمضى المعتقلون ثلاثة أيام في قبو مظلم، تم إطلاق سراحهم في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وتعرض بعض الرجال للضرب.

٣ - قتل المدنيين الوحشي واختفاء الأشخاص

ارتكبت جرائم جماعية ضد الصرب في جمهورية كرواتيا وجرت تصفيتهم من أجل التطهير العرقي للأراضي الكرواتية وإنشاء دولة كرواتية بحتة.

ووفقا للبيانات المتوفرة، التي تم الحصول عليها من جراء التحقيق في الجرائم الكرواتية المرتكبة ضد السكان الصرب، كان معظم ضحايا عمليات القتل والمذابح من المسنين والمسنات.

وتم قتل عدد كبير من الصرب. ولم يكن من السهل دائما التأكد من عدد الضحايا الصحيح. وأبلغت عن هذه الجرائم أيضا "منظمة الرصد الدولية في هلسنكي" و "منظمة العفو الدولية" وغيرهما من منظمات حماية حقوق الإنسان. ولم يتسن استمرار عدم الإبلاغ عن بعض حالات القتل حتى في وسائط الإعلام الكرواتية الخاضعة للرقابة الشديدة. وتتمثل السمة العامة في أن السلطات الكرواتية لم تكمل التحقيق في أي من هذه الحالات أو تعاقب مرتكبي هذه الجرائم أو تخطر جمهورها بها.

وفيما يلي بعض حالات القتل المذكورة:

- في الفترة من ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢، قتل حوالي ٥٠٠ ٢ صربي في مارينو سيلو وباكراسكا بوييانا بواسطة فرق الموت التابعة لتميسلاف ميرسب، المساعد الحالي لوزير الداخلية في جمهورية كرواتيا. وقام أعضاء مركز "صابور" الصربي للمعلومات، بناء على البيانات المتوفرة لديهم، باتهام فرانيو توديمان، في رسالتهم الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، بقتل ١٢ صربي من قرية كيب، التابعة لبلدية داروفار، في معسكر الموت الواقع في مارينو سيلو.

- وتعد حالة قتل ثلاثة أفراد من عائلة زيك الصربية في زغرب مريعة. وتم الإفراج عن مرتكبي هذه الجريمة الفظيعة، وهم سينسا ريماتش ومونيب سوليتش ونيوبيسا هوداك وإيغور ميكولا، بسبب إخفاق المحكمة المزعوم في مراعاة شكليات إجرائية. وبذلك أعطت السلطات الكرواتية الإشارة بمواصلة قتل ونهب السكان الصرب في جمهورية كرواتيا.

- وفي النصف الثاني من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، قام أفراد الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية والحرس الوطني لجمهورية كرواتيا بإلقاء القبض على ٤٩٠ صربيا مدنيا من غوسبيتش وفقا لقائمة معدة سلفا، وألقوهم في شاحنات وقاموا بتصفيتهم في الليلة التالية في كهوف في جبل فيليبيت. وتم العثور على جثث ٢٤ صربيا فقط وتحديد هويتهم وتوجد المعلومات المتصلة بهم لدى اللجنة الحكومية المعنية بجرائم الحرب.

- وفي جيب ميداك بالقرب من غوزبيتش، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: أمر السيد يانكو بوبيتكو، قائد القيادة العليا لجيش جمهورية كرواتيا، بشن هجوم "الأرض المحروقة" بغية احتلال منطقة "جيب ميداك" في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. واستهدفت الخطة الحربية القيام فجأة بمحاصرة القرى الصربية ديفوسيلو وبوتشيتلييه وشيتلوك وتصفية سكانها والتدمير التام للمستوطنات. وتنفيذا لهذا الأمر قام أفراد وحدات جيش جمهورية كرواتيا ("الذئاب الكرواتية"، الفرقة الأولى للحرس الوطني) بقتل وذبح أكثر من مائة صربي. وقام يانكو بوبيتكو بتقليد أوسمة لعدد كبير من الجنود والضباط الذين أبلوا بلاء ممتازا في هذه العملية.

وشارك في هذه العملية أيضا توماسلاف ميرسب، قائد الوحدة الخاصة التابعة لوزارة داخلية كرواتيا. وأبلغت قوة الأمم المتحدة للحماية أيضا عن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها القوات العسكرية الكرواتية في جيب ميداك.

- وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، قتل أفراد الفيلق الأول التابع للحرس الوطني ثمانية من الصرب تتجاوز أعمارهم ٥٠ سنة في قرية غريديايا (نوفاكاديسكا).

- وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، أمرت السلطات الكرواتية بإبعاد سكان ٢٨ قرية في الجزء الغربي من بلدية سلافونسكا بوزيغا. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قام الجنود الكروات بتصفية الصرب الذين رفضوا مغادرة منازلهم (تم قتل ٤٣ صربيا في يوم واحد فقط).

- وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قام جنود الفيلق ١٢٣ التابع للحرس الوطني بقتل ١٦ صربيا، معظمهم من المسنين في قرى غورنييه وسردنييه ودونيي غراهوفلياني (بكراتش).

- وفي ليلة ١٢ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، تم قتل ١٨ صربيا في قرية بولين بالقرب من فينكوفيتشي.

- وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٢، تم قتل ٤١ شخصا يحملون الجنسية الصربية في هضبة ملييفاكي وكان من المستحيل تحديد هوية جثثهم (وقد أدان قرار مجلس الأمن ٧٦٢ هذه الجريمة).

- وقتل أفراد أسرة رادوسفليفتش، وهم رادوفان (١٩٥٦) ويوفانكا (١٩٦٠) وديان (١٩٧٨) ونيناد (١٩٨٢) يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ في منزلهم في داروفار ودفنوا يوم ٢٨ شباط/

فبراير ١٩٩٢ في مقبرة قرية امسوفاتش، في بلدية داروفار. وقد قتلهم أفراد من الشرطة العسكرية الكرواتية (أحد مرتكبي هذه الجريمة هو الكرواتي يوزيكا مودري، عمره ٢٣ سنة). وقد رفعت عليه دعوى جنائية في كرواتيا غير أنه تم التخلي عنها نتيجة "الافتقار إلى الأدلة".

- وفي الفترة من شهر تموز/يوليه ١٩٩١ إلى شهر آذار/مارس ١٩٩٢ تم قتل عدد كبير من الناس أو اختفائهم، ولم يتم تحديد هوية إلا ٤٠ منهم. ويعتقد أن عددهم أكبر بكثير. ولقد ذكرت الجالية الصربية في كرواتيا أن عددهم ٤٠٠ في رسالتهم الموجهة إلى الرئيس تودجمان المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٣.

٤ - الأشكال المختلفة من الضغط والتهديد وسوء المعاملة

دائما ما يختتم السيد فرانيو تودجمان بياناته، عند التحدث عن صرب كرواتيا، في كلماته العلنية منذ انتخابه رئيسا للدولة، بتوجيه تهديدات لا تهدف إلا إلى تخويف الصرب. فقد قام مثلا عن إلقاء كلمة "يوم الخبز" (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، باستغلال الفرصة لتهديد الصرب في كل من كينين وزغرب، وناشد صرب زغرب "هداية أخوانهم الصرب في كرينيا إلى طريق الصواب".

وفي نهاية تموز/يوليه ١٩٩٣، طالب رئيس جمهورية كرواتيا المثقفين الصرب البارزين المساعدة على حل المسألة الصربية في كرواتيا. وحذر في هذه المناسبة من عدم إمكانية ضمان سلامة السكان الصرب الذين يعيشون في المدن والبلدات الواقعة تحت سيطرة السلطات الكرواتية إذا احتدمت النزاعات المسلحة في كرايينا.

وبدأت عملية الإحياء العلنية المشؤومة لدولة كرواتيا المستقلة في المؤتمر الأول لحزب الجماعة الديمقراطية الكرواتية بعد بيان من زعيمها فرانيو تودجمان بقوله "إن دولة كرواتيا المستقلة ليست دولة فاشية وحسب بل تعبر أيضا عن تطلع الشعب الكرواتي منذ قرون عدة لإقامة دولته المستقلة".

وبعد فوز الجماعة الديمقراطية الكرواتية، أطلق العنان في زغرب ضد كل ما يمثل يوغوسلافيا وصربيا في الفترة من شهر آذار/مارس ١٩٩٠ حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وكتُبت على الحيطان، في جميع أنحاء المدينة، عبارات مثل "اطردوا الصرب" و "ممنوح الدخول على الكلاب والصرب" (وكانت هذه العبارة مكتوبة في ممر تحت الأرض في فراك) و"ممنوع الدخول على الصرب" (وهي عبارة معروضة على واجهات متاجر كثيرة) و "تعيش انتي بافليش" أو اختصارها بحروف اللغة الصربية الكرواتية "ZAP".

وحدث نزوح جماعي للمواطنين الذين يحملون الجنسية الصربية من زغرب بعد ذلك، وفيما يلي أمثلة قليلة على ذلك:

- من مجموع ٣٠٠ ٥ عامل في مصنع الاتصالات اللاسلكية "نيكولا تسلا"، حيث عملت الشاهدة ي. ف.، كان هناك ٤٢٠ عاملا منهم من الصرب. وتطورت الأمور بالنسبة للصرب في هذا المصنع من سيء إلى أسوأ نتيجة اعتماد تدابير صارمة للعمل والنظام ومراقبة شديدة ضدهم. وكان تغيبهم عن العمل متصلا بالتطورات الجارية ـ النزاعات المسلحة ـ وجرى الزعم بأنه يذهبون للقتال في الجانب الصربي أثناء عطلات نهاية الأسبوع. وعندما قتل ابن إمرأة كرواتية تدعى آنا فويتوسك كجندي في الحرس الوطني، حاولت النساء الكرواتيات العاملات في المصنع قتل زميلاتهن الصربيات.

- ونظرا للضغط والتهديدات القائمة بدأ العمال ذوو الهوية الصربية في مغادرة المصنع بشكل جماعي. وعندما أجبرت الشاهدة ي. ف. على تقديم استقالتها، أبلغتها إدارة شؤون الموظفين بأنها المرأة الصربية رقم ٥٠ التي تغادر المصنع. ولقد اضطرت الشاهدة ي. ف. إلى مغادرة زغرب وهي تعيش الآن كلاجئة مع أسرتها في صربيا.

- وتم تعميم استبيان في مصنع فيروفيتيكا للسكر على العاملين وطلب منهم الإجابة عما إذا كانوا يرغبون في العمل مع الصرب. وقد تحقق من الاستبيان السيد رودولف ياتشك، عضو برلمان في مجلس صابور، جمهورية كرواتيا.

- وتم إعداد قائمة بمنازل المواطنين ذوي الهوية الصربية في درامالي بالقرب من كريك فينتشا. ومورست الضغوط على الصرب لمغادرة المكان.

- وهدد الجيش الكرواتي عدة مرات أسرة بيتروفيتش من ياكزيتش التابعة لبلدية بوزيكا. وفي ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، ألقيت قنبلة في حجرة نومهم.

- ونظرا لأشكال الضغط المختلفة الممارسة ضد المواطنين ذوي الهوية الصربية، نجد حالات كثيرة ممن يغيرون أسماءهم في سبليت وريبكا وغيرها من المدن.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم العثور على صندوق به لحم بشري في المقبرة الأرثوذكسية في دوبروفنيك. وكان يتكون من مشيمة مأخوذة أثناء المخاض في عنبر الولادة في مستشفى دوبروفنيك. وقد تضمن الصندوق الكبير كذلك ثلاثة أكياس يتسرب منها الدم إلى مقبرة الموتى. ووفقا لما ذكره حفار القبور المحلي، فإن هذه الصناديق تصل إلى المقبرة مرتين في الشهر.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قام ٤٠ تلميذا في المدرسة الابتدائية في كفتات، تبلغ أعمارهم حوالي ١٠ سنوات، بإهانة مدرستهم سلافويكا كوفاتشفيتش ـ كلافيتش ورجمها بالحجارة لأن والدها صربي.

وقد رجمت المدرسة بالحجارة والزجاجات والمفرقعات ونعتوها بأنها "إمرأة تشيتنيك" وإنهم "سيضربونها بالعصي حتى الموت". وأخذت إلى المستشفى مغميا عليها. وقد شاهد ناظر المدرسة ومدرسون آخرون عملية الاعتداء على زميلتهم. وتجدر الإشارة إلى أنهم جعلوها زائدة عن الحاجة وطردت من عملها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٥ - هدم المنازل والمساكن وتدمير الممتلكات

كان تدمير الممتلكات وإحراق القرى أكثر الأساليب استعمالا وفعالية في التطهير الاثني الذي مارسته السلطات الكرواتية ضد الصرب، وكان تدمير الممتلكات الصربية خارج المناطق المتأثرة بالحرب أمرا مألوفا طوال فترة الحرب. وعلى الرغم من أن قدوم قوة الأمم المتحدة للحماية وضع نهاية للقتال، فقد استمر التدمير المنهجي للمنازل والمساكن والمؤسسات الاقتصادية الصربية كاجراء متعمد لجأت اليه السلطات الكرواتية في سلافونيا الغربية، من بييلوفار الى بوزيغا، خلال عام ١٩٩٢ بهدف منع الصرب من العودة وإنزال الرعب المستمر في قلوب الراغبين في العودة، ونشر الاحساس بالقلق وعدم الطمأنينة في صفوفهم.

- ويقدر أن الآلاف من المنازل والمساكن والمؤسسات الاقتصادية الصربية أحرقت وهدمت في زادار وزغرب وكالوفاتش وأوسييك وأماكن أخرى في كرواتيا. ولم يحاسب أحد على هذه الجرائم، ناهيك عن صدور حكم ضد أحد. ولم يكتشف سوى بعض مرتكبي هذه الجرائم.

- ووفقا لبيان صدر في آب/أغسطس ١٩٩١ أدلى به السيد فيلكتش، وزير داخلية كرواتيا في ذلك الحين، سجلت ٤٥٩ ٢ حالة زرع متفجرات وإحراق عمدي، اتصلت ٤٩٣ ١ حالة منها بالمساكن و ٠٠٢ ١ بالفنادق والمطاعم، والمحال التجارية، والسيارات، والسكك الحديدية، وأكشاك الصحف، والنصب التذكارية لحركات التحرير الوطنية، وأماكن العبادة.

- وفي أوفولين نسفت بالديناميت ٦٦ مؤسسة مملوكة للصرب الذين أرغموا على مغادرة المدينة.

- ومنذ عام ١٩٩١ سُطي في منطقة أوسييك على ١٨٠ منزلا ومسكنا، ونسف بالديناميت ٣٠٠ منزل ومحل تجاري مملوك للصرب، وشن الارهابيون ٣ اعتداءات على كنائس ومؤسسات صربية أخرى. ووفقا لتقرير دائرة الشرطة في كارلوفاتش نسفت بالديناميت في هذه المنطقة ١٧٧ مؤسسة (منازل ومطاعم ومحال وأماكن تجارية وأكشاك وسيارات) مملوكة لمواطنين صرب.

- ووفقا لبيان صادر عن رئيس ادارة الشرطة، السيد أنتي دفتشيش، سجلت ٢٠٧ حالات زرع متفجرات في زغرب (واتصلت جميع هذه الحالات بمواطنين ذوي جنسية صربية).

- ونسف بالديناميت أو أحرق ١٣٠ منزلا صربيا في منطقة نوفسكا ودمر عدد غير معروف من المنازل والمحال التجارية والمطاعم في بلدية فيروفيتيكا.

- ووفقا لإفادات بعض مواطني سبليت، نسف بالديناميت في هذه المدينة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، نحو ٢٠٠ مؤسسة مملوكة في معظمها لمواطنين صربيي الجنسية.

- ووفقا لإفادات عديدة لم يتسن التحقق من صحتها أدلى بها مواطنون فروا من زادار، دمر في هذه المدينة نحو ٣٠٠ ١ مؤسسة، وأكد احتمال دقة هذه البيانات تقرير في "قائمة نوفي" لمدينة رييكا جاء فيه على لسان أحد مسؤولي الشرطة في زادار أن هذه الرقم قد يكون بالفعل دقيقا اذا ما أخذ في الاعتبار عدد المؤسسات التي دمرت في زادار وضواحيها.

- ودمرت معظم منازل الصرب وأحرقت ونهبت في ما يزيد على ٢٠ قرية في بلدية بادرافسكا سلاتينا.

- ونسف بالديناميت أو أحرق ما يزيد على ٣٠ منزلا صربيا في بودرافسكا سلاتينا نفسها. وهذا ما يعلل للواقع الماثل في أنه من بين الـ ٥٢ في المائة من الصرب الذين كانوا يعيشون في هذه المدينة قبل نشوب النزاعات المسلحة في كرواتيا، لم يبق سوى ٢ في المائة. ومن الجدير بالذكر أن هذه المنطقة لم تشهد أي عمليات قتالية ولم تكن هذه العمليات، بالتالي، سبب رحيل الصرب عنها.

- ونسف ما يزيد على ١٠٠ منزل صربي بالديناميت في داروفار والقرى المحيطة بها. واستمر هذا النسف حتى بعد وزع قوة الأمم المتحدة للحماية. ونهبت هذه المنازل قبل نسفها.

- وفي ليلة ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أحرق ٨٠ في المائة من المنازل الصربية في عملية "التطهير" التي نفذها الجيش الكرواتي في قرية بربيوغ التابعة لبلدية أوتوكاتش. وتشرد ما يزيد على ٣٠ أسرة. وقام ممثلو الصليب الأحمر الدولي بجولة في قرية بربيوغ في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وتأكد لهم خلوها من السكان الصرب.

- ودمرت في نهاية أيار/مايو ١٩٩٢ في قرية ستودنتشي، في بلدية غوسبتش، التي كان يعيش فيها صرب وكروات على السواء، ستة منازل صربية يملكها ميلنكو بافلوفتش، ونيكولا ستاكتش، وداني بافلوفتش، وفيليكو ستاكتش، ودراغان بتريتش، ونيديليكا باريبوفتش.

- وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، دمرت المؤسسات الاقتصادية للمدعو ن. ن. من سكان قرية زافرسيي بالقرب من سلوفونسكي برود، وذبحت مواشيه، ثم نسف منزله بالديناميت أربع مرات وأصبح بذلك غير صالح للسكن.

- وتكلم سفير الولايات المتحدة في زغرب، السيد غالبريث، أيضا على الملأ عن تدمير المنازل الصربية وإحراقها ونهبها. ومما قاله في اجتماع عقد في جامعة زغرب في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، "هل يمكن تسمية ما حدث في المناطق التي تسيطر عليها السلطات الكرواتية من نسف نحو ٠٠٠ ١٠ منزل صربي بالديناميت أنه مصادفة أو ظاهرة ضرورية من الظواهر المصاحبة للحرب".

٦ - تدمير الكنائس وأماكن العبادة

استغلت السلطات الكرواتية أزمة الحرب في كرواتيا (١٩٩١-١٩٩٤) لتحقيق فكرة أنتي ستارسيفتش والانتهاء من عملية طرد الصرب من أقاليمهم الاثنية التي بدأها أنتي بافيلتش. وكانت أول ضحايا الحرب الكنائس وأماكن العبادة الأخرى التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وخطط لعمليات التدمير هذه تخطيطا دقيقا. وبالتالي لم يكن التخريب المنسق الذي عمدت اليه السلطات الكرواتية (العسكرية أو المدنية أو الكنسية) في تدمير المؤسسات الدينية (التي يرجع تاريخ بعضها الى القرن السادس عشر بينما يرجع تاريخ بعض المعروضات التي دمرت ولا تقدر بثمن الى القرنين الثالث عشر والسادس عشر) بالأمر المفاجئ على الاطلاق.

- وفي الأبرشيات الخمس التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في أراضي جمهورية كرواتيا، كانت هناك ٢٩٤ كنيسة إما دمرت أو لحقت بها أضرار (دمرت ١٣٩ كنيسة، ٣٦ منها نسفا بالديناميت، و ٣٠ حرقا، و ١١ ألقيت عليها قنابل؛ وأصيبت ١٥٥ كنيسة بأضرار، هدمت منها ١٠ كنائس ونهبت ١٠)؛ ودمر دير واحد وأصيبت ٦ أديرة بأضرار؛ ودمر منزلا اثنين من الأساقفة، ونهب منزل واحد منهما)؛ ونسف من منازل الأساقفة ٤، وألقيت قنابل على ٣ منازل، ونهب منزل واحد (أي ثمانية منازل في مجموعها)؛ ودمر ٦٩ من مساكن الأساقفة وغيرها من مؤسسات الكنيسة، ٤٧ منها نسفا بالديناميت و ٢٢ حرقا؛ وأصيب ٤١ من مساكن الأبرشيات وغيرها من مؤسسات الكنيسة بأضرار، هدم ٢٩ منها ونهب ١٢؛ ودمر ١٤ معبدا صغيرا وأصيب ١٤ معبدا آخر بأضرار؛ ودمر ١٦ مدفنا وأصيب ١٤ مدفنا آخر

بأضرار؛ ودمر متحف كنسي؛ ودمر أرشيفان كنسيان؛ ونهبت مكتبة واحدة وأحرقت مكتبتان ودمرت مكتبة أخرى.

- ودمرت مكتبة الكنيسة الأرثوذكسية في باكراتش، ويعود تاريخ انشائها الى عام ١٦٩٠.

- ومن الأعمال بالغة الخطورة نسف مقر أبرشية زغرب ومتحف الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في زغرب مع معروضاته التي يعود تاريخها الى القرنين الثالث عشر والسادس عشر، ونفذت هذه العملية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بزرع جهاز متفجر.

ونقلت وسائط الاعلام الكرواتية نبأ اصابة المتحف بأضرار ولكنها لم تأت على ذكر نسف وتدمير مقر أبرشية زغرب. وأتلف الانفجار معروضات المتحف التي لا تقدر بثمن. وكانت المجموعة مؤلفة من ٦٢ أيقونة، و ١٣ كتاب صلوات مخطوطا باليد، وصكوك يعود تاريخها الى ما بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر والعديد منها مطبوع بالأحرف السيريلية، و ١٠ عينات من مطرزات الكنيسة ويعود تاريخها الى القرن الثامن عشر، والعديد من الكتب الأخرى والمحفوظات القديمة ونحو ١٠٠ أيقونة ونحو مائة قطعة كنسية ثمينة.

- ودمر مبنى أبرشية الكنيسة الأرثوذكسية الصربي في كارلوفاتش.

- ودمرت أو أحرقت جميع الكنائس في منطقة سلافونسكي برود.

- وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، نسفت كنيسة بعث مريم العذراء الأرثوذكسية في أوسييك وأصيبت بأضرار. وفي الوقت نفسه ألقي القبض على الكهنة الأرثوذكس وأسيئت معاملتهم واضطر العديد منهم لهذا السبب الى مغادرة جمهورية كرواتيا.

٧ - الفصل من العمل وانتهاك حقوق العلاقات العمالية

كان انعدام المساواة في معاملة الصرب والتمييز ضدهم في مجال العمالة أمرا واضحا جدا في جمهورية كرواتيا الاشتراكية حتى قبل انفصالها ونشوب النزاعات المسلحة. ومع تصاعد النزاعات تصاعد أيضا التمييز ضد الصرب وهدد بقاءهم.

وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، فصل الصرب في جمهورية كرواتيا بالجملة من العمل. وقد فصل معظمهم من ادارة الدولة والأجهزة القضائية والمؤسسات المالية ووسائط الاعلام ومن المناصب الادارية. وعلل ذلك بأن هؤلاء كانوا، أولا، "محظوظين" بوصفهم من أعضاء التركيبة "الشيوعية"، وبأنهم كانوا "غير مؤهلين"، وبأنهم كانوا مع كل ذلك "ضحايا الأزمة الاقتصادية" كالآخرين.

وقال العديد من الصرب إنه بعد فصلهم من العمل بادعاء أنهم زائدون عن الحاجة، أعطيت الوظائف نفسها فورا لرعايا كروات.

وتألفت انتهاكات حقوق العلاقات العمالية بصورة رئيسية من نقل صرب من وظائف مسؤولة جيدة الأجر الى وظائف أقل منها مسؤولية وأجرا، وعمليات فصل غير قانونية. وأدت هذه الممارسة الى تقلص دخل الصرب وازدياد خوفهم على وجودهم.

وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢، أصدرت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرية تعليمات تقضي بمنع عودة وإعادة توظيف الذين "لجأوا الى الغابات واشتركوا في الأعمال العدائية الموجهة ضد مصالح جمهورية كرواتيا". وأثرت هذه التعليمات بوجه خاص على الصرب الذين اضطروا، تحت الضغط، الى ترك أماكن اقامتهم الدائمة، والقليل منهم ممن عادوا على الرغم من ذلك، خضع للاستجواب وحرم من فرص العمالة وأسيئت معاملته بطرق أخرى مختلفة.

وفيما يلي بعض النماذج:

- استمر التطهير الاثني المنهجي للوزارات والمؤسسات الكرواتية من الصرب منذ الانتخابات التي جرت في جمهورية كرواتيا في عام ١٩٩٠.

- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أصدر وزير الدفاع حينذاك، مارتين سبيغيلي، أمرا بأن يتخلى ٢٠ صربيا عن وظائفهم في وزارة الدفاع في ظرف ساعة واحدة. وفي منتصف عام ١٩٩٢، فصلت هذه الوزارة نفسها ٦٠ صربيا آخر. ولم يعد هناك صرب يعملون في وزارة دفاع جمهورية كرواتيا.

- وفي مطلع صيف عام ١٩٩١ تخلصت شركة مياه مدينة زغرب من جميع من اعتبرتهم "غير جديرين بالثقة". وقيل في مناقشة دارت في مجلس المدينة حول "حالة الموظفين في الشركة" أن عدد الصرب كبير جدا وأنهم أعداء محتملون (لم يكن هناك سوى ٥٩ صربيا من بين ١ ٠٣٣ موظفا في هذه الشركة).

- بناء على القرار الذي اتخذته مفوضية حكومة جمهورية كرواتيا بعدم السماح لمن وقعوا على عريضة طلب ضم بلدية داروفار الى "مقاطعة كرايينا الصربية المستقلة ذاتيا" بالعمل في "الادارة الحكومية لجمهورية كرواتيا" واتخذت تدابير تأديبية ضد الصرب، وطرد ٢٥ منهم. وقد طرد ٧ من الصرب من ادارة الحكومة المحلية في داروفار، و ٢ من جامعة

الشعب، و ٥ من مركز المدارس الثانوية، و ١ من المركز الطبي، بينما كان الصرب الآخرون الذين طردوا يعملون في مدارس ابتدائية في داروفار وسيراتش وديزانوفاتش.

وبالإضافة إلى ذلك، استمر فصل الصرب من العمل في داروفار، أولا من إدارة الحكومة المحلية ثم من الشركات والمؤسسات، وذلك بالاستناد الى "دليل الشخصيات في داروفار".

- ومن الأمثلة النموذجية "لتطهير" الشرطة من الصرب تسريح ٣٧ صربيا من الخدمة في دائرة شرطة بودرافسكا سلافينا من بين ٧٢ ضابطا. ونفذت عمليات "تطهير" مماثلة في ادارة الحكومة المحلية.

- وأخضعت القلة الباقية من الصرب في مقر شرطة زغرب للضغط. وكانت وسيلة الضغط المعتادة هي النقل المتكرر من مخفر الى آخر. ولم ينج من ذلك الضغط حتى الكرواتي المتزوج من صربية.

- وفي نهاية عام ١٩٩١ وأوائل عام ١٩٩٢ فصل صرب فصلا جماعيا من شركة "سلافيا" التجارية في زغرب لمنعهم من شراء أسهم الشركة.

- ومنع المدير العام لشركة "AIPK" التجارية في زغرب من دخول مبنى الشركة لمجرد كونه صربيا.

- وفصل صرب أيضا من العمل في صندوق الضمان الاجتماعي في زغرب.

- وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ طلبت مجموعة من العاملين في شركة "TOP" في زغرب من مديرهم العام حظر توظيف الصرب في تلك الشركة بسبب جنسيتهم فقط.

- وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢، فصلت شركة النقل بالسكك الحديدية ١٤ صربيا على الرغم من أن العديد منهم كانوا قد وقعوا على اعلان الولاء لكرواتيا منذ عام ١٩٩١.

- وكانت تعليمات وزارة التعليم في جمهورية كرواتيا بعدم السماح للصرب بتعليم اللغة الكرواتية، ولو كانوا متمتعين بالمؤهلات الوافية وعلموا هذه اللغة لسنوات، أمرا مؤلما للغاية.

- ونفذت عمليات فصل جماعية عقب قرار حكومة جمهورية كرواتيا فصل العاملين غير المؤهلين، ولكن المعايير المستخدمة لم تكن المؤهلات بل الجنسية. وقد أعطى "مصرف سبليت" مثلا واضحا جدا، إذ طرد ٥٢ موظفا كان معظمهم قد أعلنوا أنهم صرب ويوغوسلاف.

٨ - احتلال الشقق بالقوة (حالات الطرد)**

ثمة شكل فعال بصورة خاصة من أشكال الضغط التي تمارس على الصرب في جمهورية كرواتيا وهو طردهم من شققهم واحتلال الكروات لها بطريقة غير مشروعة. وبعد محاولات غير مجدية لحماية حقوقهم، يقرر معظم هؤلاء مغادرة ديارهم وكرواتيا الى الأبد.

إن حالات الطرد غير المشروع تدل أبلغ دلالة على الإرهاب المنظم الذي تمارسه دولة كرواتيا والانحصار القومي الشديد للكروات. وهذه الحالات تناقض بشكل صارخ مزاعم المسؤولين الكروات وممثلي كرواتيا في المنظمات الدولية التي تعتبر فيها كرواتيا دولة ديمقراطية. وتتجلى خطورة مشكلة طرد الصرب من شققهم والانتهاك الخطير لحقوق الإنسان الأساسية في رسالة موجهة الى نائب رئيس وزراء كرواتيا ووزير خارجيتها، ميت غرانيتش، من مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا ومؤداها أن ممارسة الطرد من المساكن بصورة غير مشروعة وقسرية لا تزال مستمرة في كرواتيا. وقال المقرر محذرا حكومة كرواتيا إن التزاماتها الدولية تلزمها بواجب اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لحالات الطرد بصورة غير قانونية أو مشروعة لأن هذه الممارسة تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. وذكر المقرر الخاص أنه وقعت في جمهورية كرواتيا حوالي ٠٠٠ ٥ حالة من حالات الطرد بصورة غير قانونية أو مشروعة.

** أثناء الاجتماع الذي بحثت فيه حالات الطرد من المساكن بصورة غير مشروعة في جمهورية كرواتيا، الذي عقد في زغرب يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كان مما جاء على لسان رئيس لجنة هلسنكي الكرواتية، إيفان زونيمير تشيشاك (منظم الاجتماع)، ما يلي: "منذ بدء الحرب، جرى احتلال ٠٠٠ ٢ شقة، بصورة غير قانونية، أي غير مشروعة، في كارلوفتش. وإذا ما أخذنا كارلوفتش كمثال إحصائي لـ ٤,٥ ملايين نسمة من سكان جمهورية كرواتيا، فإن عدد الأشخاص الذين طردوا من شققهم في كرواتيا قد يصل الى عشرات الآلاف من الأسر. وهنالك حالات مماثلة وقعت في مدن أخرى من جمهورية كرواتيا".

كذلك سلط الضوء على مشكلة الطرد من المساكن بصورة غير قانونية في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا، الذي نشر في مطلع آذار/مارس ١٩٩٤. فقد جاء فيه أن حالات الطرد هذه لم تتوقف بالرغم من وعود المسؤولين الكروات.

وفيما يلي بعض حالات الطرد بصورة غير قانونية من ضمن حالات عديدة:

- فوفقا لبيانات غير مكتملة، هنالك ٠٠٠ ٢ شقة من الشقق التي أخلاها الصرب في كارلوفيتش إما بسبب الضغط أو الطرد الى منطقة كوردون، وقد احتل كروات هذه الشقق بطريقة غير قانونية. وحيث أن من المعروف أن حوالي ٠٠٠ ٣٠ من الصرب طردوا من كارلوفيتش، فإن من المفترض أن يكون القاطنين الجدد للشقق التي أخليت من الكروات؛ مما يفسر لجوء السلطات الكرواتية الى ممارسة منع الصرب من العودة الى ديارهم.

- فقد تعرض ميروسلاف كوليانين، وهو ضابط سابق في الشرطة في زغرب، الى الطرد من شقته بالقوة وبطريقة غير قانونية على يد الشرطة الكرواتية.

- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أغارت مجموعة من الجنود الكروات على شقة ليليانا سوباسيتش وأمرتها بمغادرة الشقة. فهربت سوباسيتش من شقتها ووظيفتها الى سلوفينيا.

- وأثناء غياب بيرا ونفينكا تشيكتش عن شقتهما في زغرب، قامت مجموعة من الحرس الكروات باحتلالها بالقوة.

- وأثناء غياب نيديليكا بريتشا عن شقتها لأسباب أسرية حتمت وجودها في زغرب قام أحد أفراد الجيش الكرواتي باحتلالها عنوة.

- وقام تودور إلليتش، وهو من زغرب، بمغادرة هذه المدينة مؤقتا بسبب تهديدات تعرض لها فاغتنم أحد أفراد الجيش الكرواتي هذه الفرصة للانتقال الى شقته.

- وقام أحد أفراد الجيش الكرواتي، اسمه درازين كوليات، بإذن من وزارة الدفاع في جمهورية كرواتيا، باستخدام القوة في احتلال شقة ميروسلافا سيكوليتش، وهي من زغرب، فلقد عمد لهذا السبب الى طرد ميروسلافا، وزوجة إبنها التي كانت في شهرها الثامن من الحمل. ورفضت الشرطة العسكرية والمدنية التدخل.

- وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢، قام ضابط شرطة كرواتي، اسمه دافور راميلياك، بالاحتلال القسري لشقة أناكيتيا دابيتش الكائنة في زغرب.

- وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، قام أحد مواطني كرواتيا واسمه دابيتش، بالاحتلال القسري لشقة مومير كيلتسفيتش الواقعة في ١٩ يورا بوتشورا، في زغرب.

- وأثناء وجود شخص معوق، اسمه م. م. بالمستشفى، وهو من كارلوفتش، استولى أفراد من الجيش الكرواتي على شقته بالقوة.

- وأثناء الفترة التي أقامها ميلوس ستوبيتش، من كارلوفيتش، وهو استاذ، بالمستشفى قرب نهاية عام ١٩٩١ وفي بداية عام ١٩٩٢، تعرضت شقته للسلب والنهب أثناء تلك الفترة وانتقل اليها شخص غير معروف. واتخذ ستوبيتش الإجراء اللازم لاسترداد الشقة، ولكنه لم يتلق حتى الآن أي رد. وقدم الاستاذ التماسا الى السلطات المعنية في جمهورية كرواتيا (بما في ذلك رئيس الجمهورية)، ولكن تبين أنه لا جدوى من كل الالتماسات التي قدمها.

- وكانت رادميالا راكوفيتش، من داروفار، وهي مهندسة كيميائية، قد أحيلت الى المعاش بوصفها معوقة. وخلال فترة العلاج الطبي في الخارج، لم يكن يسكن في شقتها أي أحد. غير أن سلطات الزبانية المحلية قامت، بموجب قرارها الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بتخصيص شقتها لشخص آخر. وأفلحت رادميالا في استرداد الشقة بموجب قرار صادر عن محكمة سيساك الجزئية رقم ب - ٩٤/٧٩١، ولكن المقيم الحالي يرفض إخلاء الشقة. وهو يحظى بدعم من قبل مسبك سيساك، وهو الجهة التي تملك الشقة. لذلك قامت راكوفيتش برفع قضية أخرى، ولكن هذه العملية بطيئة للغاية لأن المدعى عليه يرفض حضور جلسات المحكمة.

وثمة مشكلة خاصة تتمثل في شقق تابعة للجيش اليوغوسلافي الشعبي السابق*** كانت قد

*** ذكر إيفان زونيمير تشيشاك في البيان الاستهلالي الذي أدلى به أمام الاجتماع المشار اليه أعلاه أنه وفقا لبيانات قدمها السيد مدروسان، الرئيس السابق للجنة الإسكان التابعة لوزارة الدفاع الكرواتية، في مقابلة أجرتها معه صحيفة "فييينيك" (Vieenik) اليومية (١٩٩٣)، أن السلطات الكرواتية استولت على أكثر من ٠٠٠ ٥٣ شقة من الجيش اليوغوسلافي الشعبي. بيد أن السلطات الكرواتية استولت على أكثر من ٢٨٨ ٣٨ شقة وفقا لمعلومات قدمها منذ عهد قريب نائب رئيس الوزراء السابق ونائب الرئيس الحالي لـ "سابور فلاديمييير ساكس". وبالتالي يلزم أن تفسر الحكومة "حالات اختفاء" حوالي ٠٠٠ ١٥، أي ببيان ما إذا كانت قد استولت عليها أم لا.

خصصت في عام ١٩٩١ لعدد من الضباط المتقاعدين، والموظفين المدنيين ممن عملوا في صفوف الجيش اليوغوسلافي الشعبي السابق وضباط لا يزالون في الخدمة. وكان جميع هؤلاء الأشخاص قد تلقوا الوثائق اللازمة من إدارة المساكن التابعة للجيش اليوغوسلافي الشعبي. بيد أن حكومة كرواتيا قامت، في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩١، باتخاذ قرار يحظر استخدام الممتلكات الثابتة الخاصة بالجيش اليوغوسلافي الشعبي والاتحاد. وانطلاقا من هذا القرار، الذي صدر في منتصف عام ١٩٩٢، شرعت وزارة الدفاع الكرواتية في طرد جميع

قاطني الشقق عن طريق الأجهزة المحلية. وادعت أن الضباط والمدنيين الذين عملوا في صفوف الجيش اليوغوسلافي الشعبي كانوا قد انتقلوا الى هذه الشقق بطريقة غير قانونية، رغم أنهم لديهم وثائق قانونية أصدرها الجيش اليوغوسلافي الشعبي سابقا. ومما يجعل هذا السلوك أكثر اتساما بعدم الشرعية أن جمهورية كرواتيا قامت بإلغاء الأنظمة السابقة لتنظيم السكن العسكري منذ عهد قريب فقط هو ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وبهذه الطريقة جرى الاستيلاء على حوالي ٥٠٠ ٤ شقة عسكرية.

وحدث عدد من حالات الطرد غير الشرعي في سبيت (حيث طردت ٥٠٠ ١ أسرة من مساكنها خلال العامين الآخرين) وفي زغرب.

وتتجه نية حكومة كرواتيا الى طرد المقيمين في ٠٠٠ ١٧ شقة. وحتى الآن طردت حوالي ٠٠٠ ٦ أسرة، معظمها من الصرب. ورغم الاحتياجات المتكررة التي أبدتها مؤسسات وشخصيات دولية ذات نفوذ، مثل السيد تادوس مازوفيسكي، المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة، فيما يتعلق بالممارسة المتصلة بالشقق العسكرية، فإن حكومة كرواتيا لاتزال ترتكب حالات التعسف هذه بالرغم من الاتفاق الذي وقعته مع الجيش اليوغوسلافي الشعبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بشهادة وضمان الاتحاد الأوروبي.

وقد أجلت كرواتيا اعتماد قانون بشأن شراء الشقق العسكرية، مما جعل بضعة آلاف من المقيمين فيها يعانون من وضع لا نظير له.

ومما يثير القلق على نحو خاص انتهاك الحقوق، لاسيما حالات انتهاك المعايير القانونية، على يد أجهزة الدولة والقيام فيما بعد بإعداد حالات الانتهاك هذه كأساس قانوني لقرارات تصدرها المحاكم (أولا يجري طرد قاطن الشقة وبعد ستة أشهر تقوم المحكمة بإصدار قرار يقضي بالاستيلاء على الشقة لأن صاحبها/صاحبتها لم يعش فيها لمدة ستة أشهر وفقا لما ينص عليه القانون).

٩ - الإبادة الروحية للأجناس

يجري تحويل الصرب الأرثوذكس في جمهورية كرواتيا الى الكاثوليكية بأكثر الأساليب اتساما بالغدر. ونظرا لأنهم قاوموا الاستيعاب على مر القرون، فإن السلطات الكرواتية تسعى اليوم الى تحقيق هذا الهدف عن طريق التحويل.

ويعتبر الأطفال في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة وأطفال المدارس هم الأهداف الرئيسية. ووفقا للبيانات المتوفرة، جرى تحويل أكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل صربي في كرواتيا الى الكاثوليكية منذ اندلاع النزاعات المسلحة. والتعليم الديني مادة اختيارية في المدارس الكرواتية. ويتولى القساوسة الكاثوليك تدريسها ومنذ إدخالها اختار الأطفال الصرب الأرثوذكس عدم حضورها. وبسبب ذلك جرى تصنيف هؤلاء الأطفال باعتبارهم غير مسيحيين، وجرى إذلالهم وحتى إساءة معاملتهم. وبغية تجنيب أطفالهم الإذلال

وإساءة المعاملة وكفالة حصولهم على تعليم طبيعي، طلب آباؤهم الى القساوسة الصرب الأرثوذكس إصدار شهادات تفيد بأن أطفالهم قد جرى تعميدهم في الكنيسة الارثوذكسية وتقديمها الى القساوسة الكاثوليك الذين يصطحبون الأطفال الى المناولة الأولى في الكنيسة الكاثوليكية ويوجهونهم الى حضور التعليم الديني الكاثوليكي.

وتحدث النائب دراغان هينيتش في البرلمان الكرواتي عن تحويل الأطفال الصرب الى الكاثوليكية. وفي ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، قال إن هناك عددا يتراوح ما بين ٠٠٠ ١١ و ٠٠٠ ١٤ من أطفال المدارس الصرب قد جرى تحويلهم الى الكاثوليكية، ومن ثم تعرض لاعتداء جسدي من جانب دراغو كربينا، النائب الكرواتي في البرلمان. ولا يمكن حتى للكنيسة الكاثوليكية في زغرب أن تنفي هذه الحقيقة، وهو ما فعلته في مناسبات سابقة.

وفسرت الحكومة والمسؤولون في الكنيسة الكاثوليكية حضور فصول الدين الكاثوليكي برغبة الآباء غير الكاثوليك في إرسال أطفالهم الى تلك الفصول لأسباب عملية. وفي الوقت نفسه، فإنهم يقولون إنه لم يمارس أي ضغط على الأطفال وآبائهم وأنه لا يُطلب الى الأطفال عند حضور دروس الدين الكاثوليكي تغيير عقيدتهم، وهو ما يتعارض كذلك مع قوانين الكنيسة الكاثوليكية. ويقول مدرسو الدين الكاثوليكي إنه لا يمكنهم رفض الأطفال الذين يرغبون في حضور دروس الدين الكاثوليكي نظرا لأن هذا قد يعني التمييز ضد هؤلاء الأطفال. ويقولون أيضا إن العديدين من هؤلاء الأطفال قد أتوا نتيجة لزيجات مختلطة. وينبغي فهم حجة المسؤولين بالكنيسة الكاثوليكية بأن الكنيسة الارثوذكسية قد رفضت عرض إشراك قساوستها في التعليم الديني في المدارس بأنها بمثابة تعِلة. وبدأت السلطات التعليمية الكرواتية مؤخرا في إدراج الأطفال الصرب عمدا في سجلات المدارس باعتبارهم كروات.

ويتضح على أشد نحو عدم احترام السلطات الكرواتية للكنيسة الارثوذكسية الصربية والشعب الصربي من أنها رفضت استخدام مصطلح "الكنيسة الارثوذكسية الصربية" وتستخدم بدلا منه "كنيسة الروم الشرقية".

وجرى طرد أكبر عدد من قساوسة الكنيسة الصربية الارثوذكسية وأساقفتها الخمسة من جمهورية كرواتيا (بقي فقط من ٥ الى ٦). ولا تسمح السلطات الكرواتية لهم بالعودة وحتى إذا ما عاد القساوسة فلن يعرفوا أين يذهبون نظرا لأن كنائس أرثوذكسية عديدة ومساكن عديدة للقساوسة قد جرى تدميرها.

وفيما يلي بعض حالات إساءة استغلال الدين:

- في عام ١٩٩٢، جرى إدراج ب. ر.، بالصف الخامس سابقا في مدرسة ك. ر. الابتدائية في زغرب في سجل المدرسة باعتبارها صربية. وعندما علم زملاؤها بالفصل ذلك ضحكوا

منها وسبوها وأساءوا معاملتها. ولم يتخذ المدرسون أي تدابير تربوية لحمايتها وتعللوا بأنه لا يمكن تلافي السلوك المنحرف للأطفال الآخرين نظرا لأنه قد جرى تنشئتهم على هذه الروح في الأسرة. ولم تحضر الفتاة الصربية فصول الدين الكاثوليكي، وليس من شأن ذلك إلا أن يزيد مما تلاقيه من سوء المعاملة.

- ووفقا لسجلات الكنيسة الصربية الارثوذكسية، طلب ٤١ من الآباء تصريحا لأولادهم من الكنيسة الأرثوذكسية حتى يمكنهم حضور فصول الدين الكاثوليكي والتحول الى الكاثوليكية. وكان هؤلاء الأولاد بالمدرسة الابتدائية وولدوا في الفترة ما بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٥ وأربعة شبان ولدوا في الفترة ما بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨. وأوضح آباؤهم لقساوسة الكنيسة الصربية الارثوذكسية أنهم يريدون أن يحضر أطفالهم فصول الدين الكاثوليكي بهدف التكيف مع البيئة، وتهدئة شكوك زملائهم ومدرسيهم بالمدرسة.

- وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢، طلب الأب ن. ن. من أحد قساوسة الكنيسة الصربية الأرثوذكسية أن يصدر لطفله شهادة عماد وقال في طلبه إنه يحتاج الى الشهادة من أجل المناولة الأولى لطفله في إحدى الكنائس الكاثوليكية وأن القس الكاثوليكي قد طلب الشهادة.

- طلب الأب ن. ن. من أحد قساوسة الكنيسة الصربية الارثوذكسية إصدار شهادة تفيد بأن أطفاله قد جرى تعميدهم في الكنيسة الارثوذكسية بغية تجنيب الأطفال الإذلال وتسميتهم بأعداء المسيح.

- وقدمت رسالة لكنيسة الصليب المقدس في زغرب مثالا على تحويل الأطفال الصرب الارثوذكس الى الكاثوليكية، وورد فيها أن ن. ن. يريد أن ينال المناولة الأولى في هذه الكنيسة ولذلك فإنه يُرجى من الكنيسة الصربية الارثوذكسية أن تصدر شهادة عماد للطفل. وتهدف هذه الأفعال للسلطات التعليمية والكنسية بجمهورية كرواتيا والموجهة ضد الأطفال الصرب الى استيعاب السكان الارثوذكس وإلى تطهير المناطق التي عاش فيها الشعب الصربي لقرون من هذا الشعب بأكثر الطرق اتساما بالغدر.

١٠ - مشاكل المواطنة

أحد شروط اكتساب المواطنة الكرواتية الواردة في قانون المواطنة الكرواتي هو إمكانية استخلاص "من سلوك أحد الأفراد أنه/أنها يحترم النظام القانوني بجمهورية كرواتيا وعاداتها ويقبل الثقافة الكرواتية" (المادة ٨، الفقرة ١، الفقرة الفرعية ٥). وعلاوة على ذلك تنص المادة ٢٨ من القانون نفسه على أنه يجوز

لوزارة الداخلية أن ترفض طلب اكتساب المواطنة أو التخلي عنها بالرغم من استيفاء جميع الشروط إذا ما قدرت أن هناك أسبابا ذات أهمية بالنسبة لجمهورية كرواتيا ينبغي بسببها رفض طلب اكتساب المواطنة أو التخلي عنها. ويعطي هذا للسلطات المختصة (الشرطة) حقا تقديريا في أن ترفض، بدون تفسير، منح الصرب الحق في اكتساب المواطنة الكرواتية أو التخلي عنها. وعلاوة على ذلك، فإن اكتساب المواطنة مشروط بشرط توقيع المواطنين على إعلان بالولاء للنظام.

وبالنص على السلطة الممنوحة للسلطات بمنح المواطنة أو رفض منحها بناء على تقديرها (كثيرا ما يطبق الحكم الأخير على الصرب)، فإن كرواتيا "الديمقراطية" تنتهك بأكثر الطرق مباشرة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية لبعض مواطنيها وتستخدم المواطنة الكرواتية باعتبارها وسيلة قوية للتمييز ضدهم ولاستيعابهم المحتمل.

وهناك أمثلة عديدة على رفض منح المواطنة الكرواتية أوردتها الصحافة الكرواتية. والمثال التالي في غاية الوضوح:

- دراغان يانكوفيتش، طبيب صربي من رييكا، تقدم بطلب للحصول على المواطنة الكرواتية ورفض طلبه بدون تفسير. وقالت وزارة الداخلية في قرارها إن دراغان يانكوفيتش مستوف لشروط اكتساب المواطنة الكرواتية، ولكن هناك أسباب ذات أهمية بالنسبة لجمهورية كرواتيا ورفض طلبه بسببها. وألغت المحكمة الدستورية لكرواتيا قرار وزارة الداخلية وأوضحت أنه نظرا للأسباب المذكورة، جرى منع ممارسة حقوق الإنسان الأساسية والحقوق المدنية الأساسية الواردة في أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ من الدستور الكرواتي. وبعد أن تقدم دراغان يانكوفيتش بطلب آخر، قررت وزارة الداخلية الكرواتية رفض طلبه مرة أخرى وأوضحت أنه لم يكن مسجلا كمقيم بصفة مستمرة في جمهورية كرواتيا على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد ولد دراغام يانكوفيتش في نيس، الموجودة حاليا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وانتقل مع والديه الى رييكا عندما بلغ سنة واحدة من عمره ولا تزال قضيته معلقة.

١١ - التمثيل في الحكومة

جرى إبعاد الصرب من جميع المؤسسات والوكالات الحكومية: الشرطة والمؤسسة العسكرية، ومن المؤسسات التعليمية والقضائية والصحية. وفضلا عن ذلك، فإن عدد الصرب في المرافق العامة الأخرى لا يُعتد به نظرا لأن هذه المرافق والمؤسسات قد جرى أيضا تطهيرها عرقيا.

وأدى عدم المساواة السياسية للصرب الى عدم مساواتهم اقتصاديا. وجرى إبعادهم عن المناصب الإدارية في الشركات والمصارف والمؤسسات المالية.

وتعرض الصرب أيضا للتمييز عند ممارسة حقوق الملكية والحق في المشاركة المتكافئة في تحويل رأس المال الاجتماعي. ويصح هذا أيضا بالنسبة للمؤسسات الصربية (الكنيسة الصربية الأرثوذكسية، والجمعية الثقافية الصربية "Prosveta" التي لم تحصل على حق الملكية بالنسبة للممتلكات المؤممة.

١٢ - تدمير النصب التذكارية لضحايا الفاشية

تعامت السلطات الرسمية الكرواتية عن الحالات المتكررة لانتهاك حرمة النصب التذكارية المكرسة لذكرى معركة الشعوب اليوغوسلافية ضد الفاشية وتدميرها. ولم تمتنع السلطات الكرواتية الرسمية فقط عن محاكمة ومعاقبة مرتكبي هذه الأفعال ولكنها ترفعت عن ذلك كما لو كانت تساعد وتحث على ارتكابها وعادة ما ترتكبها بنفسها.

ومن المقدر أن أكثر من ٢ ٠٠٠ نصب تذكاري تخلد ذكرى المعركة ضد الفاشية قد دمرت أو أصيبت بتلفيات. وعلى سبيل المثال، مجمع ياسينوفاك التذكاري ألحقت به تلفيات. كما أن معروضات المتحف التي تشهد على جرائم الأوستاشا ضد الشعب الصربي في أحد أشهر وأكبر معسكرات الاعتقال في الحرب العالمية الثانية إما دمرت أو اختفت بطريقة غامضة.

والشكل الذي ينطوي على خطر شديد يتمثل في إعادة إحياء حركة الأوستاشا هو إعادة تقرير الكونا كعملة لجمهورية كرواتيا وتغيير أسماء الشوارع والميادين والمنشآت والمؤسسات المختلفة، بما في ذلك الأسماء الجغرافية، الى أسماء كانت ترمز في الماضي الكرواتي القريب الى العصر المظلم لنظام الأوستاشا الفاشي.

ويعتبر تقرير أعمال المنظر الأيديولوجي الشهير للأوستاشا لدولة بافليك الكرواتية المستقلة، مايل بوداك، في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية في كرواتيا استخفافا من الدرجة الأولى بأقارب وأحفاد مئات الآلاف من الرجال والنساء الصرب العزل الذين قتلهم هذا النظام الشائن.

- - - - -